العلوم الاقتصادية
العدد السابع والخمسون / المجلد الخامس عشر/ حزيران 2020

قياس أثر القطاع النفطي في الاقتصاد الكلي الاماراتي للمدة (2000-2017)

المدرس. إيهاب عباس الفيصل *
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة ميسان

المدرس الدكتور عقيل عبدالحسين عودة الطائي**
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة ذي قار

المدرس. سجى فاضل جواد**
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد

المستخلص :

يعد الاقتصاد الاماراتي من الاقتصادات المتنوعة وشهد نمواً ملحوظاً خلال المدة (2000-2017)، وان نموه الاقتصادي على وفق خطة استراتيجية أسهمت فيها كثير من العوامل ومن أبرزها الصادرات النفطية والانفتاح على العالم الخارجي واعتماد آلية السوق وإعطاء دور للقطاع الخاص، مما خلق قطاع خدمات يمثل حلقة الوصل والربط في هيكل الاقتصاد الاماراتي، ولكن بدأ الاقتصاد الإماراتي يتراجع في نموه الاقتصادي قابله ارتفاع في الاعتماد على القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي. اعتمد الباحثون على مجموعة من الاختبارات الاحصائية والقياسية لتقدير معلمات الانموذج القياسي، كان أبرز الاستنتاجات وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، يوصي الباحثون بالعمل على بذل المزيد من الجهود في مجال تطوير تقنيات الصناعة النفطية، بهدف مواكبة التطورات التقنية العالمية، بالإضافة إلى نقل وتشغيل وتوطين التقنيات الحديثة لإنتاج المكامن النفطية الصعبة وبما يؤدي إلى زيادة حجم الاحتياطيات النفطية التي شهدت ثباتاً خلال مدة الدراسة.

* E-mail: Ieehab86@yahoo.com
** E-mail: Akeel65@yahoo.com
** E-mail: sajafadel73@yahoo.com

Measuring the impact of oil sector on the UAE Macroeconomic for the period(2000-2017)

Lecturer . Ihab Abbas Al-Faisal

College of Administration & Economic

University of Misan

Lecturer. Dr. Aqeel Abdul Hussein

College of Administration & Economic

University of Thi-Qar

Lecturer. Saja Fadel Jawad

College of Administration & Economic/ University of Baghdad

Abstract :

The UAEs economy is considered one of diversified economies, which experienced a remarkable growth during the period (2000-2017) according to a strategic plan . Many factors contributed in this plan , most notably are the oil exports , openness on the global economy depending on the market way and giving a great role to the private sector ,which led to create a services sector that represent the main link of the UAE economic structure .The researchers depended on a set of statistical tests to estimate the parameters of the model . There was a long-term equilibrium relationship between the dependent variable and the independent variables . They recommend putting more efforts in the field of developing the oil industry in order to keep up with the global oil developments . In addition to ,transferring , operating and resettlement the modern technologies for the production of oil reservoirs , which leads to an increase in the volume of oil reserves that has been experienced stability during the study period.

المقدمة :

شهد اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة (2000-2017) انتعاشاً ملحوظاً، إذ حقق معدلات نمو مرتفعة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية كافة بما يتماشى مع رؤية الدولة في مجال التنوع الاقتصادي وبما يجعل اقتصاد الدولة أكثر توازناً واستقراراً، وأسهمت العديد من العوامل الايجابية في تنشيط القطاعات الاقتصادية غير النفطية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ولعل أهم هذه العوامل هي الإيرادات المتأتية من القطاع النفطي، إلى جانب اعتماد الامارات على الاقتصاد المبني على آليات السوق (العرض والطلب) لتحديد المعطيات الاساسية في الاقتصاد فضلا عن إعطاء الدور الكبير للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، وبالتالي اقتصار دور الدولة على رسم السياسات الاقتصادية التي تعكس استراتيجية اقتصاد السوق، هذا وقد أسهم القطاع النفطي مساهمة كبيرة في تعجيل عملية التنمية الاقتصادية في الدولة وهذا ما سيتم الاشارة اليه في البحث.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في انها تسلط الضوء على القطاع النفطي في الامارات العربية المتحدة ودور هذا القطاع في التنمية الاقتصادية المتحققة في هذا البلد ومن خلال الدور الذي أسهم فيه في تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة كونه المحرك الاساسي لنشاط الدولة الاقتصادي.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في ارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاماراتي بعد عام 2000 مقابل تراجع مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسة الاخرى بعدما كانت نسبة القطاع الصناعي والزراعي في تكوين الناتج عالية والداعمة لعملية التنمية الاقتصادية.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها ((يؤدي القطاع النفطي في الامارات العربية المتحدة دوراً اساسياً وجوهرياً في التنمية الاقتصادية من خلال المساهمة الكبيرة للإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم تحقيق النمو والازدهار في البلد)).

هدف البحث:

يهدف البحث الى:

أ- تسليط الضوء على أهمية النفط في الاقتصاد الإماراتي مع دراسة واقع هذا القطاع وأهم المؤشرات الخاصة به. إبراز الدور الاقتصادي للإيرادات النفطية ومدى تأثيرها في التنمية الاقتصادية إلى جانب الدور الاقتصادي للإيرادات غير النفطية.

ب- تسليط الضوء على رؤية الامارات المستقبلة لعام 2030 من خلال الخطط والاستراتيجيات المقترحة من قبل الدولة لتنمية الاقتصاد.

المبحث الاول

واقع القطاع النفطي في الامارات العربية المتحدة

تخضع الثروة النفطية لسيطرة الشركات النفطية الأجنبية على وفق نظام الامتيازات او ما يعرف باتفاقيات الامتياز النفطي[1] التي أدت إلى بروز ظاهرة مهمة تتمثل بعزل الصناعة النفطية عن باقي قطاعات الاقتصاد الوطني ومن ثم خلق نوع من الازدواجية في هذا الاقتصاد نتيجة قيام نشاط اقتصادي نفطي مستقل تماماً عن باقي القطاعات الاقتصادية، مما ابعد القطاع النفطي كقطاع اقتصادي داعم أساسي للتنمية داخل البلد، بل نتجت عنه آثار سلبية في التنمية الاقتصادية[(1)]، وبذلك سنتناول بالتفصيل قطاع النفط في الامارات باعتبارها أحد الدول المنتجة للنفط والتي لها تجربتها في مجال توظيف هذا القطاع في خدمة التنمية الاقتصادية خاصة وان الإيرادات النفطية تعد المورد الأساسي لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية.

المطلب الاول/ لمحة تأريخيه عن قطاع النفط في الامارات العربية المتحدة

منذ بداية القرن العشرين وبالتحديد بعد الحرب العالمية الأولى وبعد ان تمت تصفية التركة العثمانية في الشرق الأوسط عندها بدأت ملامح الصراع الذي كان قائماً بين دول المحور (تركيا، المانيا، ايطاليا)، وبين الحلفاء (بريطانيا، فرنسا، وامريكا) من أجل فرض سيطرتها على دول منطقة الشرق الاوسط ومن ثم تقاسمها كمناطق للنفوذ، وبمساعدة شركات النفط العاملة فيها، وبهذا استطاعت دول الحلفاء الحصول على امتيازات نفطية في مختلف دول منطقة الشرق الاوسط وبضمنها الامارات العربية المتحدة، اذ تم توقيع أول اتفاقية للنفط عام 1936 بين حاكم إمارة ابو ظبي وبين شركة تطوير بترول الساحل المتهادن، إذ حصلت هذه الشركة على امتياز للتنقيب عن النفط في جميع مناطق إمارة ابو ظبي البرية والبحرية[(2)]، وبعد هذه الاتفاقية وقعت جميع إمارات الدولة مع هذه الشركة على اتفاقيات مماثلة، وبذلك حصلت شركة تطوير بترول الساحل المتهادن على امتيازات شملت جميع المناطق النفطية في الامارات العربية المتحدة، إلا انه وبعد الحرب العالمية الثانية كانت قد توقفت الانشطة النفطية لهذه الشركة، وبعد ذلك تم منح امتيازات نفطية أخرى لشركات عديدة ولعل أهم هذه

---

[1] الامتيازات النفطية شكل من اشكال الاستثمارات النفطية ساد في الصناعة النفطية في ظل ظروف دولية سياسية واقتصادية سيطرت الشركات السبع في العالم على اغلب المصالح والاستثمارات النفطية في بلدان العالم المنتجة للنفط الخام، والامتياز النفطي هو منح حق البحث عن النفط واستغلاله لشركة اجنبية يكون لها حق مطلق في التصرف في عمليات استغلال المورد النفطي، علماً ان دور الدولة المانحة للامتياز هنا يقتصر فقط على الاشراف العام في اطار القوانين العامة للدول على ان يدفع للدولة جزء من العائد. للمزيد انظر في ذلك:

1- احمد حسين الهيتي, اقتصاديات النفط، دار الكتب للطباعة، جامعة الموصل، 2000، ص98.

2- نذير بن محمد الطيب اوهاب، عقد الامتياز دراسة تأصيلية للعقود النفطية (دراسة مقارنة)، بحث منشور على الموقع الالكتروني: elibrary.mediu.edu.my <MAL06747.

الامتيازات ما منحته إمارة ابو ظبي عام 1954 في مناطقها البحرية لشركة مناطق ابو ظبي، والامتياز الذي منحته إمارة دبي عام 1963 لشركة بترول دبي في المناطق البحرية للإمارة، فضلاً عن الامتياز الذي منحته إمارة الشارقة عام 1971 لشركة الهلال، وتختلف الاتفاقيات النفطية في الإمارات العربية المتحدة الواحدة عن الأخرى، من حيث طبيعتها ومضمونها شأنها في ذلك شأن الاتفاقيات التي عقدت في بقية دول الشرق الأوسط وذلك تبعاً للتطورات الاقتصادية والسياسية التي حدثت في هذه المنطقة[3]، والجدول التالي يبين اهم الشركات النفطية العاملة في الامارات العربية المتحدة.

جدول(1)

اهم الشركات النفطية العاملة في الامارات العربية المتحدة

الشركة	تاريخ التأسيس	منطقة العمل
شركة نفط ابو ظبي المحدودة	1936	امتياز للتنقيب في امارة ابو ظبي
شركة مناطق ابو ظبي البحرية المحدودة (ادما)	1954	جميع المياه البحرية والاراضي المغمورة بالمياه في امارة ابو ظبي
شركة توتال ابو البخوش	-	حقل ابو البخوش امارة ابو ظبي(خط الوسط في مياه الخليج العربي)
شركة نفط ابو ظبي المحدودة (اليابان)	1967	المناطق البحرية التي تم التخلي عنها من قبل شركة مناطق ابو ظبي البحرية المحدودة (ادما)
شركة نفط فيليبس (ابو ظبي) المحدودة	1967	امتياز تنقيب في بعض المناطق التي تخلت عنها شركة مناطق ابو ظبي البحرية المحدودة (ادما)
شركة نفط الشرق الاوسط المحدودة	1968	المناطق البرية التي تم التخلي عنها من قبل شركة مناطق ابو ظبي البحرية المحدودة (ادما)
شركة نفط البندق المحدودة	1970	امتياز تطوير حقل البندق
شركة نفط اميراداهيس ابوظبي	1970	المياه البحرية التي تخلت عنها شركة مناطق ابو ظبي البحرية المحدودة (ادما)
شركة أبو ظبي الوطنية للبترول (أدنوك)	1971	تعمل في مجال انتاج النفط في أبو ظبي
شركة بترول الإمارات الوطنية المحدودة (أينوك)	1993	شركة تابعة لحكومة دبي، وتقوم بإدارتها 24 شركة فرعية تشرف على 160 محطة وقود في دبي والإمارات الشمالية
شركة بترول رأس الخيمة	2005	تعمل في راس الخيمة وتحولت الشركة منذ 2011 من الأعمال الاستكشافية للإنتاج ، ودعم استراتيجيات قطاع الطاقة

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

1- محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، دار الكتاب الحديث، 2002، ص112-122.

2- تاريخ النفط في الامارات، مقال منشور على الموقع الالكتروني: http://www.almrsal.com/post/208386

يلاحظ من الجدول السابق ان أغلب الشركات النفطية العاملة في الامارات العربية تعمل في إمارة ابو ظبي، كونها تعد المنتج الرئيس الأول للنفط في الامارات ولذلك تعمل فيها أكبر الشركات النفطية، حيث تمتلك (90%) من إجمالي الاحتياطيات النفطية الاماراتية، ولهذا تمول ابو ظبي بصورة عملية معظم الميزانية الاتحادية للدولة وبالتالي تقديم الدعم المالي لها وبشكل كبير، اذ تشكل إيرادات النفط المتدفقة عماد الفوائض الكبيرة في الميزانية الاتحادية وكما اشرنا(4)، فضلاً عن ذلك تحتل إمارة دبي المرتبة الثانية على مستوى الدولة سواء من حيث الإنتاج النفطي أو من حيث الاحتياطيات النفطية وتعمل فيها شركة نفط دبي المحدودة (D.P.C)، تليها بعد ذلك إمارة الشارقة في المرتبة الثالثة من حيث الإنتاج والاحتياطي وحتى من حيث التصدير(5)، اما اليوم فان

العمليات المتعلقة بقطاع النفط تؤول إلى المجلس الأعلى للبترول الذي تأسس بموجب قانون في عام 1988 إذ اصبح المجلس الجهاز الأعلى المسؤول عن شؤون النفط في إمارة أبوظبي، ويتولى وضع سياسة الإمارة النفطية وأغراضها والقواعد والأسس اللازمة وإصدار القرارات ومتابعة تنفيذها وصولاً إلى تحقيق الأهداف والنتائج المرجوّة في جميع فروع الصناعة النفطية هذا من جانب، ومن جانب اخر فقد منح المجلس كافة اختصاصات ومهام وصلاحيات مجلس إدارة شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) ودائرة البترول وخاصة تطبيق القوانين والتشريعات البترولية السّابقة. كما نص قانون رقم (8) لسنة 1978 بشأن المحافظة على الثروة البترولية على وجوب أن تنضوي وأن تتم أفرع العمليات البترولية كافة فضلاً عن العلاقة مع الشّركات العاملة أو الأجنبية الحاصلة على إمتيازات نفطية في الإمارة طبقاً لأحكام هذا القانون(6).

المطلب الثاني: المؤشرات النفطية والإمكانات المتاحة

اكتشف النفط في الامارات العربية المتحدة بكميات تجارية لأول مرة عام 1958 ثم في إمارة دبي عام 1966 وفي إمارة الشارقة عام 1972 وعلى هذا الأساس سيتم التركيز في هذا المطلب على أهم المؤشرات التالية:

1- الاحتياطي النفطي:

تعد الاحتياطيات النفطية من المؤشرات ذات الأهمية الكبيرة لبيان درجة استغلال الآبار النفطية وفقاً للشروط الاقتصادية السائدة، اذ يتم تقدير الاحتياطيات النفطية تبعاً لاعتبارات عديدة منها على أساس الملكية ومنها على أساس الطاقة الدافعة، ومنها على أساس درجة التأكد من وجوده واستخراجه فضلاً عن تكاليف استخراجه(7)، ومن الجلي أن اي تقييم للاحتياطيات يخضع لدرجة من الشك او عدم اليقين, سواء من الناحية الفنية أم من الناحية الاقتصادية، لذلك لابد من وضع التقديرات على شكل نطاق او مجال يعكس هذه الدرجة من الشك بحيث يعبر عن الاحتياطي بثلاث قيم على الاقل تمثل (التقدير الادنى، والأفضل، والتقدير الأعلى) او بعبارة أخرى(التقدير المتحفظ، التقدير العملي، التقدير المتفائل)(8)، والشكل(1) يظهر لنا تصنيف الاحتياطي حسب هذا المفهوم.

الشكل(1)

تصنيف الاحتياطي النفطي

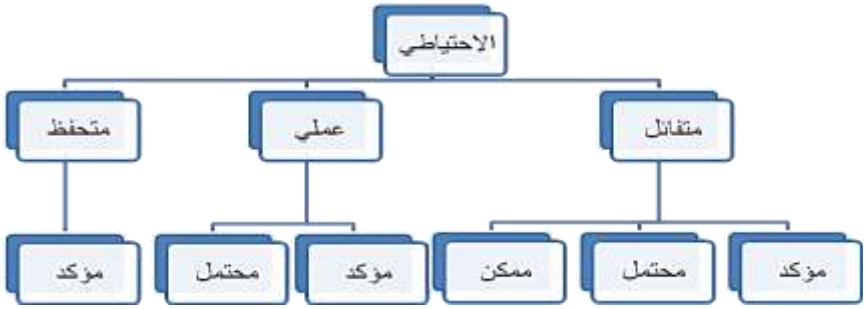

المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، الاستخلاص البترولي المحسن، الكويت،2009، ص9.

عالمياً بلغ الاحتياطي النفطي المثبت للأعوام (2000-2004) ارتفاعاً في الاحتياطي بلغ(1090620) و(1177514) مليار برميل على التوالي، في حين زادت الاحتياطيات وبشكل كبير خلال المدة (2005-2010)، اذ ارتفع الاحتياطي من (1189139) مليار برميل عام 2005 إلى (1467012) مليار برميل عام 2010 وبمعدل سنوي مركب بلغ (3.56%)، هذه الزيادة تعزى إلى التطورات التكنولوجية المستمرة في عمليات البحث والتنقيب والاستكشاف ومن خلال الوصول إلى طبقات جديدة او من خلال خفض تكاليف الاستخراج في حين لم يرتفع الاحتياطي العالمي في عام 2013 ارتفاعاً كبيراً اذ كانت طفيفة جداً حيث بلغ الاحتياطي 1489865 مليار برميل.

اما في دولة الامارات العربية المتحدة وفيما يتعلق باحتياطاتها النفطية لم تشهد هذه الاحتياطات خلال المدة (2000-2017) اذ يمكن ملاحظة انها بقيت ثابتة خلال هذه المدة، كما ان نسبة الاحتياطي النفطي الإماراتي من الاحتياطي العالمي شهدت انخفاضاً ملحوظاً في الوقت الذي ترتفع فيه الاحتياطيات العالمية وعلى وفق تقرير إدارة الطاقة الأميركية (EIA)، فعمليات التنقيب عن النفط الخام في الإمارات لم تنجح في العثور على اكتشافات جديدة مما دفع الشركات العاملة فيها الى استخدام الطرق المحفّزة (EOR) لزيادة معدلات الاستكشاف وبالتالي الإنتاج، وكذلك من أجل إطالة عمر الحقول النفطية الحالية الهرمة (matured oil fields) للتعويض عن عدم العثور على اكتشافات جديدة تمكنها من زيادة إنتاجها(9)، وهذا ما يوضحه الجدول (2) الذي يبين الاحتياطي النفطي الاماراتي مقارنة بالاحتياطي النفطي العالمي للمدة المذكورة آنفاً.

جدول (2)

الاحتياطي النفطي الاماراتي والاحتياطي النفطي العالمي للمدة (2000-2017) (مليار برميل)

السنة	الاحتياطي الاماراتي	احتياطي العالم	نسبة الاحتياطي النفطي الاماراتي الى العالم
2000	97800	1090620.00	8.04
2001	97800	1121402.00	8.72
2002	97800	1151844.10	7.20
2003	97800	1169726.00	6.99
2004	97800	1177514.00	6.89
2005	97800	1189139.00	6.76
2006	97800	1209550.00	6.53
2007	97800	1219470.00	6.43
2008	97800	1293990.00	5.71
2009	97800	1336315.00	5.35
2010	97800	1467012.00	4.44
2011	97800	1470814.00	4.42
2012	97800	1483793.00	4.34
2013	97800	1489865.00	4.30
2014	97800	1500033.00	4.10
2015	97800	1554327.00	3.96
2016	97,800	1733231.00	3.52
2017	97800	1786521.00	7.42

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin, Vienna, Austria, (2006, 2014, 2018).

2- <u>الإنتاج النفطي:</u>

بدأ إنتاج النفط في الامارات العربية المتحدة مع بداية الستينات إذ تم تصدير أول دفعة من النفط الخام عام 1962 من الحقول البحرية التابعة لإمارة أبوظبي، تلاها عام 1963 تصدير أولى الشحنات من الحقول البرية ويتم الإنتاج على أساس عدم الاضرار بالحقول من الناحية الفنية، وبما يحقق أقصى ما يمكن من الاستفادة بالمخزون المتحقق منه في هذه الحقول انطلاقاً من ان الإنتاج من الحقول يجب ان يكون كافياً لبرامج ومتطلبات التنمية في دولة الامارات العربية المتحدة فضلاً عن التزامات الدولة القومية والإنسانية.

شكل (2)

الانتاج النفطي في الامارات العربية المتحدة للمدة (2000-2013) (الف برميل/ يومياً)

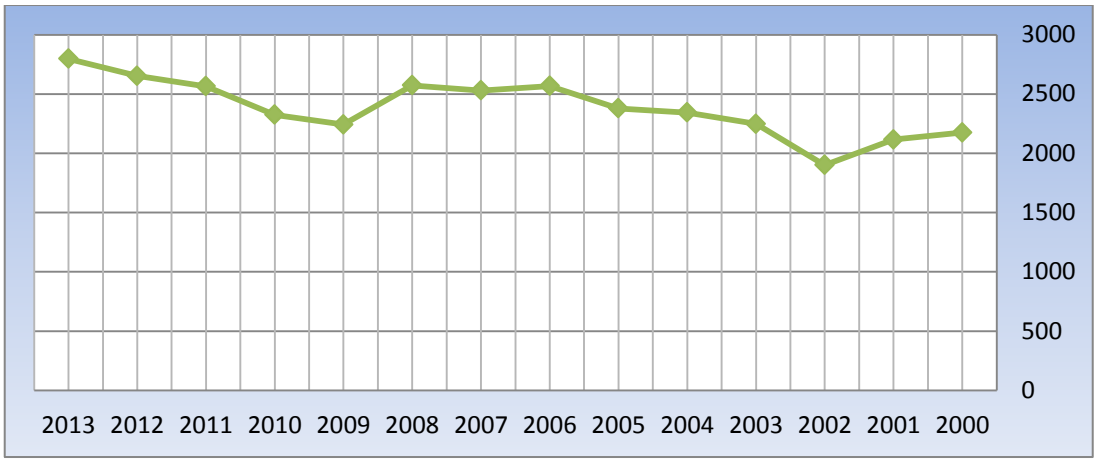

Source : OPEC, Annual Statistical Bulletin,, Vienna, Austria 2006, p 21.

OPEC, Annual Statistical Bulletin,, Vienna, Austria 2014, p 29.

بلغ الإنتاج النفطي في الامارات عام 2000 (2147.7) الف برميل يومياً في حين شهد الإنتاج زيادات طفيفة خلال المدة (2001-2004) ليبلغ عام 2004 (2343.6) الف برميل وبواقع زيادة بلغ (168.9) الف برميل وهكذا بقي الإنتاج النفطي محافظاً على هذه الزيادات البسيطة ليبلغ (2572.2) الف برميل و (2796.5) الف برميل لعامي 2008 و 2013 على التوالي وبمعدل نمو بلغ (2.08%) علماً ان حجم الانتاج المتحقق يتناسب مع حجم الاحتياطي الذي بقي ثابتاً خلال المدة (2000-2013).

هذا وقد احتلّت الإمارات العربية المتحدة في عام (2013) المرتبة السابعة عالمياً بعد كل من (روسيا والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الامريكية والعراق والكويت)، والرابعة عربياً بعد كل من (المملكة العربية السعودية والعراق والكويت) (10)، تجدر الاشارة إلى ان إمارة أبوظبي تعد المنتج الرئيس في الدولة مقارنة ببقية الإمارات، إذ بلغ إنتاج الإمارة بحدود (97 %) من إجمالي إنتاج الدولة من النفط الخام في عام (2008)، والشكل (3) يبين كمية الإنتاج حسب الإمارة للمدة (2005-2008).

شكل (3)

كمية الانتاج حسب الإمارة للمدة (2005-2008) (الف برميل / يومياً)

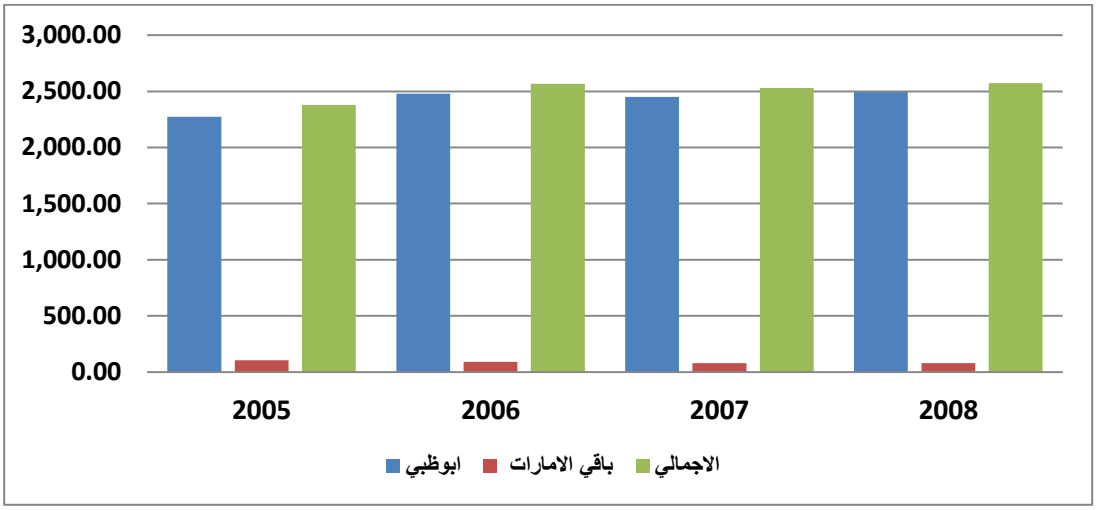

المصدر: مؤتمر الطاقة العربي التاسع، الورقة القطرية لدولة الامارات العربية المتحدة، قطر، 2010، ص6.

3- <u>الغاز الطبيعي :</u>

بدأ استخدام الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة بعد الحرب العالمية الثانية، وتضاعفت استخداماته حتى عام 1973 وبمعدل (12) ضعفاً، اذ يعد العمود الفقري للصناعات البتروكيمياوية وذلك لما يقدمه من منتجات مختلفة الخصائص وبمعالجة بسيطة للغاز الطبيعي يمكن استخلاص البنزين والبوتان والبروبان وغيرها التي تستخدم بدورها في الصناعات الكيمياوية الاخرى(11)، وقد زاد استخدامه بين عامي (2000-2008) وبمعدل(25%) من (80) ترليون قدم مكعب سنوياً إلى (102) ترليون قدم مكعب, ومن المتوقع ان يصل الاستهلاك إلى(140) ترليون قدم مكعب بحلول عام 2020، ففي الولايات المتحدة الأمريكية وحدها افادت نقابة الغاز الأمريكية بأنه في العقد الأخير ازداد الغاز الطبيعي بنسبة (35%)، ويعود سبب ذلك إلى انتشار التقنيات المنافسة المتعلقة بتطبيقات الغاز الطبيعي الجديدة(12) خاصة وان هناك توجهات تشير إلى مستقبل واعد للغاز الطبيعي حول إمكانية احلال الغاز الطبيعي محل النفط الخام، فاذا ما قورن الغاز الطبيعي بالنفط او الفحم فان احتراقه يكون نقياً إلى حد بعيد وهي خاصية يمكن ان تصبح عنصراً في المنافسة، فضلاً عن المزايا الاقتصادية التي يتمتع بها الغاز الطبيعي مقارنة بكل منهما.

وعلى صعيد دولة الإمارات اذ تعتبر من أولى الدول في منطقة الخليج العربي التي انشأت معملاً لتسييل الغاز الطبيعي لأغراض التصدير، اذ شهدت هذه الصناعة اهتماماً متزايداً وكبيراً مما أدى إلى قيام صناعة تحويلة معتمدة عليه بالدرجة الأساسية، فضلاً عن محطات توليد الطاقة وتحلية المياه بالإضافة إلى استخدام الغاز المصاحب لعمليات الاستخراج النفطي في حقن المكامن النفطية(13)، هذا وقدرت الاحتياطيات الغازية في الامارات للمدة (2000-2006) بـ (6060) مليار متر مكعب قياسي، في حين لم ترتفع تلك إلا بواقع (31) مليار متر

مكعب قياسي مما يعني ان حجم الاستكشافات الغازية محدود جداً في الوقت الذي يتزايد الطلب على الغاز الطبيعي داخل الامارات للاستخدام في مجالات متعددة وهذا ما قد يفسر لجوء الامارات إلى استيراد كميات إضافية من الغاز الطبيعي من دولة قطر(14).

المبحث الثاني

الاقتصاد في الامارات العربية المتحدة (الدلائل والمؤشرات)

المطلب الأول/ الخصائص الاقتصادية الرئيسة

تعد الامارات العربية المتحدة الدولة الأفضل في توظيف عوائدها النفطية لصالح اقتصادها الوطني بالرغم من صغر مساحتها وقلة عدد سكانها وحداثة نشأتها، فالإمارات ومنذ تأسيسها كانت اشبه بدويلات ذات اقتصاد بدائي، ففي السنوات الأولى من سبعينات القرن الماضي كان المصدر الرئيس يأتي من صيد الاسماك وجمع اللؤلؤ والرعي والزراعة البسيطة بحكم طبيعة ارضها وتضاريسها، أضف إلى ذلك موقعها الجغرافي التجاري الذي ساعدها كثيراً في التوظيف الامثل لمواردها الطبيعية(15)، ومن خلال متابعه تطور الاقتصادي في دولة الامارات خلال العقود الماضية وخاصة مطلع الالفية الثالثة، نلاحظ ان الاقتصاد الاماراتي تطور بشكل كبير الأمر الذي أدى إلى حدوث تنمية ونمو اقتصادي في جميع الانشطة الاقتصادية مدعوماً بنمو العوائد النفطية الكبيرة نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام في السوق الدولية مما أدى إلى زيادة حجم النشاط الاقتصادي بفعل تنفيذ مشروعات حكومية ضخمة(16)، كما ان اقتصاد الدولة له خصوصيه معينه كونه يميل إلى اقتصاد السوق بدرجة كبيرة ويعتمد على العمالة الوافدة والاستثمار في القطاعات الاقتصادية والإنتاجية والخدمية كافة، فضلاً عن التجارة الخارجية والداخلية دون تدخل الدولة، بمعنى ان هناك سياسة اقتصادية منفتحة نحو العالم الخارجي ودوراً رائداً للقطاع الخاص واقتصار دور الحكومة على رسم السياسات الاقتصادية العامة(17). يمتاز اقتصاد الامارات ايضا بالاعتماد الكبير على العمالة الوافدة لعدم توافر العمالة المحلية اللازمة لتنفيذ المشروعات الانمائية الإنتاجية والخدمية التي تسهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة التي تنفذها الدولة، فضلاً عن موقعها الجغرافي الذي مكنها من ايجاد علاقات اقتصادية متميزة مع مختلف الدول الخليجية والعربية والاسيوية المحيطة بها، وبما يؤهلها لخدمة أسواق هذه الدول بسرعة كبيرة وبتكلفة قليلة نسبياً، وطبيعي ان ذلك يساعد في نمو الصادرات المحلية الإنتاجية والخدمية الأمر الذي ينعكس ايجابياً على معدلات النمو الاقتصادي الكلية والقطاعية.

المطلب الثاني/ الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الاماراتي

تسعى جميع الدول إلى تحقيق النمو الاقتصادي بوصفه أحد أهم الاهداف الرئيسة لاقتصاداتها في سبيل تطويرها وتحقيق مستويات أعلى في مراحل التطور الاقتصادي المهم والمتمثل بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) الذي يقاس عادة بمعدلات الزيادة الحاصلة فيه عن الزيادة في الطاقات الإنتاجية للبلد، وعندما تكون هذه الزيادة في الناتج حقيقية في سنتها الحالية واكثر من الزيادة الحقيقية في السنة الماضية يعني ذلك حدوث نمو حقيقي في الناتج قد يعقبه ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل مما يشير إلى وجود تحسين في النشاط الاقتصادي وبالتالي تتحقق رفاهيه المجتمع(18).

لذلك فالناتج المحلي الإجمالي(GDP) يعد أهم واوسع المقاييس الشاملة التي تقيس مستوى الاداء الاقتصادي للبلد خلال فترة زمنية معينة ومن خلال الجدول (3) يتضح ان الامارات حققت ارتفاعاً في ناتجها المحلي الإجمالي من (70.370) مليار دولار عام 2000 إلى (396.235) مليار دولار عام 2016، وهذا يعني ان الناتج قد تضاعف خلال سنوات الدراسة بالرغم من حصول الازمة المالية العالمية عام 2008 وما رافقها من سلبيات وانعكاسات في انخفاض الأسعار خاصة في قطاعي المالي والتشييد، وهما من القطاعات الرئيسة والرائدة في الامارات، وعلى الرغم من ذلك بقي معدل النمو الاقتصادي الاماراتي مرتفع مقارنه بمعدلات النمو العالمية لكون تأثره بالأزمة كان أقل من باقي الدول، بسبب متانة اقتصاده واستخدامه لسياسة التنويع الاقتصادي التي اعطت ثمارها بأن يبقى معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) مرتفعاً خلال المدة (2000-2016). والجدول التالي يبين الناتج المحلي الإجمالي ونسبة مساهمة القطاعات فيه للمدة (2000- 2016) بالأسعار الجارية.

جدول (3)

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2000-2016) (%)

السنة / البيان	2000	2003	2006	2008	2012	2015	2016
الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	70.370	74.323	103.215	168.263	254.394	269.104	396.235
مساهمة القطاع الزراعي في GDP%	3.5	3.2	3.33	2.6	1.34	0.86	0.70
مساهمة القطاع الصناعي في GDP%	13.47	13.82	15.53	13.14	10.4	9.02	8.62
مساهمة قطاع النفط في GDP %	33.16	26.85	32.18	34.44	31.98	31.97	39.50
مساهمة الخدمات في GDP %	39.5	49.38	52.87	50.04	49.5	54.2	59.8

المصدر:1- التقارير الدورية السنوية لمنظمة الاوبك سنوات متفرقة. 2- تقارير صندوق النقد الدولي العربي سنوات متفرقة (2000–2016)

يبين الجدول نمو الناتج المحلي الاجمالي للإمارات بنسبة كبيرة إذ ارتفع من (70.370) مليار دولار عام 2000 ليصل الى حوالي (396.235) مليار دولار عام 2016 وتوزعت مساهمة القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي كما يلي:

1- القطاع الزراعي:

استطاعت الامارات ان تحول اراضيها الصحراوية إلى مزارع منتجه لكل أنواع الخضراوات والفواكه، حيث شهد القطاع الزراعي تنوعاً في إنتاج المحاصيل الزراعية خصوصا زراعة النخيل, كما أسست قاعدة قوية للزراعة بتحضير الاراضي الزراعية عبر تقديم القروض والمعدات، وبالرغم من انخفاض نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من (3.5%) عام 2000 إلى (7%) عام 2016، الا انها لا تعني تدهور هذا القطاع وانما نتيجة وصوله لمرحلة الاكتفاء الذاتي مقابل ارتفاع مساهمة القطاعات الأخرى.

2- القطاع الصناعي:

أهتمت جميع الخطط الاستراتيجية في دولة الامارات بهذا القطاع كونه يسهم بشكل مباشر في تنويع القاعدة الإنتاجية ومصدراً للدخل القومي، فضلاً عن مساهمته الفعالة بالقضاء على البطالة والحد منها، فكان هدف الدولة التحول التدريجي من اقتصاد يعتمد على تصدير النفط الخام إلى اقتصاد يعتمد على التنويع في الصادرات ويمتلك قاعدة واسعة ومتطورة من الصناعات عبر زيادة المنشآت الصناعية وارتفاع حجم الاستثمارات في هذا القطاع وتطور صناعة البتروكيمياويات ومصافي التكرير، ومن خلال الجدول تبين مدى التطور في هذا القطاع من خلال ارتفاع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) من(13.4) عام 2000 إلى (15.5%) عام 2004 وانخفضت بعد ذلك إلى حوالي(8.6%) عام 2016، وبالرغم من تطور القطاع الصناعي وزيادة إيراداته إلا انه لم يشكل إلا نسبة قليلة من الناتج المحلي الإجمالي وسبب ذلك يعود إلى ضخامة الإيرادات المتأتية من قطاعي النفط والخدمات.

3- قطاع الخدمات :

ويشمل هذا القطاع خدمات متعددة منها الكهرباء والماء والغاز والتشييد والبناء وتجارة الجملة وخدمات الاصلاح او الصيانة، وقطاع النقل والمواصلات والخزن وغيرها، فضلاً عن قطاع السياحة الذي يعد من أهم روافد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للدولة اذ بلغت نسبته عام (2016) حوالي(8.5%) من الناتج المحلي الإجمالي وبلغ عدد السياح (13.2) مليون سائح، ما يؤكد قوة هذا القطاع في تحقيق الخطة الاستراتيجية التي تنتهجها الدولة في مسار تنويع مصادر الدخل وتخفيف الاعتماد على العائدات النفطية(19)، وكما نلاحظ في الجدول ايضاً ان نسبة مساهمة قطاع الخدمات قد ارتفعت بشكل كبيرة، اذ بلغت النسبة عام 2000 حوالي(39.5%) لتصل إلى حوالي(59.8%) عام 2016 .

4- القطاع النفطي:

نلاحظ من الجدول ارتفعت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي(GDP) اذ بلغت النسبة (33.9%) عام 2000 لتصل إلى(39.5%) عام 2016 وعند مقارنته بقطاع الخدمات نلاحظ انخفاض الأهمية النسبية له مما يدل على ان الاقتصاد الاماراتي بدأ يعتمد على بقية القطاعات وخاصة قطاع الخدمات.

المطلب الثالث/ تنويع قطاع الصادرات في الإمارات

يعد قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الاقتصادية في دولة الإمارات إذ يعتمد عليه الاقتصاد في المبادلات الدولية مع باقي دول العالم في التصدير والاستيراد, فعائدات التصدير هي المصدر الاساس للعملات الأجنبية التي تؤمن القدرة الشرائية لاستيراد المتطلبات من الخدمات والسلع الانمائية والاستهلاكية الفردية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يعد النفط من أهم صادرات الدولة فقد شكل (89.8%) من حجم الصادرات عام 2000، وبالرغم من تزايد الصادرات النفطية إلا ان نسبة مساهمتها في عائدات التصدير انخفضت، فالتغيرات الهيكلية التي شهدها الاقتصاد والتي شملت جميع القطاعات الاقتصادية قللت من مساهمة إيرادات النفط من عوائد التصدير ولعل سياسة تنويع مصادر الدخل التي انتهجتها الدولة في إدارة الاقتصاد أسهمت في تنمية القطاعات غير النفطية إذ يوضح الجدول (4) ان الصادرات غير النفطية ازدادت أهميتها النسبية من (10.4%) عام 2000 إلى حوالي (38.4%) عام 2017، اما الصادرات النفطية فقد انخفضت أهميتها النسبية من (89.8%) عام 2000 الى (61.6%) عام 2017، وكما موضح في الجدول التالي.

جدول (4)

نسبة مساهمة الصادرات النفطية وغير النفطية من اجمالي الصادرات

السنة	اجمالي الصادرات مليار دولار	الصادرات النفطية (مليار دولار)	الأهمية النسبية للصادرات النفطية (%)	الصادرات الغير النفطية (مليار دولار)	الأهمية النسبية للصادرات غير النفطية (%)
2000	28.345	25.443	89.8	2.952	10.4
2001	23.904	21.42	89.6	2.484	10.3
2002	28.186	19.219	68.2	8.967	31.8
2003	33.788	26.124	77.3	7.609	22.5
2004	44.628	34.239	76.72	10.339	23.2
2005	60.012	53.219	80.7	6.363	10.6
2006	63.247	59.131	93.4	4.117	6.5
2007	97.668	66.214	67.9	31.214	31.9
2008	99.289	87.05	85.9	14.289	14.1
2009	84.718	56.341	66.5	28.377	33.5
2010	83.785	71.571	85.4	12.214	14.6
2011	144.874	114.751	79.2	30.123	20.8
2012	107.812	98.468	75.1	26.344	24.4
2013	98.804	61.923	62.6	36.884	37.2
2014	94.699	76.219	80.485	18.48	19.514
2015	79.577	50.193	63.0747	49.384	36.925
2016	74.688	43.922	58.807	30.766	41.192
2017	78.722	48.468	61.568	30.254	38.431

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبوظبي، السنوات (2000- 2017).

المطلب الرابع/ رؤية الامارات لعام 2030 في التنمية الاقتصادية:

تعد رؤية الامارات الاقتصادية لعام 2030 خطة شاملة أعدت من قبل الحكومة لتمويل وتنويع اقتصاد إمارة ابو ظبي على المدى البعيد وهي تهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع النفط كمصدر رئيس للنشاط الاقتصادي وزيادة التركيز في الصناعات القائمة على المعرفة وزيادة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي (GDP). وفيما يلي المجالات التي ركزت عليها السياسة الاقتصادية بشكل متواصل(20):

1- بناء بيئة أعمال منفتحة ومؤثرة ومندمجة في الاقتصاد العالمي.
2- تبني سياسات مالية منضبطة وقادرة على الاستجابة للدورات الاقتصادية.
3- إرساء بيئة فاعلة ومرنة للأسواق المالية والنقدية تتسم بمعدلات تضخم خاضعة للسيطرة.
4- إحداث تحسينات ملموسة في كفاءة سوق العمل.
5- تطوير بنية تحتية كافية وقوية وقادرة على دعم النمو الاقتصادي المتوقع.
6- تطوير قوة عمل تتميز بالمهارة الفائقة والانتاجية العالية.

تمكين الأسواق المالية في ان تصبح الممول الرئيس للمشروعات والقطاعات الاقتصادية المختلفة ان تحقيق التقدم على صعيد كل مجال من المجالات اعلاه والخاصة بالسياسة الاقتصادية يشكل امراً جوهرياً وحيوياً لنجاح اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة في تحقيق أهدافها على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية وسوف يترتب على حدوث هذا النوع من التقدم أثر ملموس في بناء اقتصاد مستدام يتيح للجميع والفوائد الناجمة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي نهاية المطاف فان تحقيق النجاح في كل من هذه المجالات سوف يضمن تطور اقتصاد الدولة خلال العقدين المقبلين عبر الرؤية التي تبنتها ليصبح اقتصادها من اكثر الاقتصادات انفتاحاً ونشاطاً ونجاحاً في العالم.

المبحث الثالث

قياس أثر الإيرادات النفطية وغير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

يهتم الاقتصاد القياسي بتطبيق الطرائق والاختبارات الملائمة لقياس العلاقات الاقتصادية المختلفة من أجل تحليلها وتقدير معلماتها والتنبؤ بمستقبل العلاقة الاقتصادية مع الاخذ بنظر الاعتبار المتغير العشوائي إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الأخرى، بهذا تكون العلاقات الاقتصادية مع وجود المتغير العشوائي هي علاقات احتمالية، فضلاً عن ان النظرية الاقتصادية لا تحدد درجة العلاقة بين المتغيرات وانما تحدد فقط اتجاه العلاقة. اما الاقتصاد القياسي يحدد اتجاه ودرجة العلاقة بين المتغيرات حتى تخلق تصوراً واضحاً للمخطط في وضع استراتيجيته لمستقبل المتغير، ويعد الانحدار الخطي المتعدد من الاساليب الإحصائية المتقدمة التي تضمن دقة الاستدلال من أجل تحسين نتائج البحث عن طريق الاستخدام الامثل للبيانات في ايجاد علاقات واختبارات احصائية وقياسية وسببية بين المتغيرات موضوع البحث.

المطلب الاول/ اختبارات السكون (Tests of Stationary)

تستخدم هذه الاختبارات للتأكد من استقرار البيانات الخاصة بالبحث ومعرفة خلوها من جذر الوحدة واستخدم الباحثون اختبار (Augmented Dickey-Fuller test statistic) عند مستوى (5% , 1%) في المستوى (level) وفي الفرق الاول (1st difference)، كما في الشكل(4) و الجدول(5) وهنا نبين ما يلي:

1- ان الناتج المحلي الإجمالي(Y) غير مستقر في المستوى ومستقر في الفرق الاول في المقطع وفي الاتجاه عند مستوى (10%) وبدون ثابت واتجاه مستقر عند مستوى (5%) مما يعني ان السلسلة الزمنية لها اتجاه عام محدد وعشوائي ونقبل الفرض البديل ونرفض الفرض العدم عند الفرق الاول.

2- يعبر (X1) عن قيمة الصادرات النفطية في الامارات العربية المتحدة خلال مدة البحث، وتبين ان المتغير غير مستقر في المستوى، ومستقر في الفرق الاول حتى عند مستوى معنوية (1%).

3- المتغير(X3) يمثل قيمة الصادرات غير النفطية، بعد اجراء الاختبار تبين ان السلسلة غير مستقرة في المستوى ومتكاملة في الفرق الاول.

الجدول(5)

Augmented Dickey-Fuller test statistic في المستوى والفرق الاول

var		Test of level			1st difference test		
		5% الجدولية	1% الجدولية	t-Sta المحسوبة	5% الجدولية	1 الجدولية	t-St المحسوبة
Y	Intercept	-3.052169	-3.886751	-0.794211	(*)-3.065585	-3.920350	-3.639052
	Trend	-3.791172	-4.800080	-2.195525	%5 -3.733200 10% - (*)3.310349	-4.667883	-3.649931
	None	-1.962813	-2.708094	1.829439	(*)-1.964418	-2.717511	-2.671553
X1	Intercept	-3.052169	-3.886751	-1.803871	(*)-3.065585	-(*)3.920350	-4.258409
	Trend	-3.710482	-4.616209	-1.521279	(*)-3.759743	-(*)4.728363	-4.835612
	None	-1.962813	-2.708094	-0.470055	(*)-1.964418	-(*)2.717511	-4.376831
X2	Intercept	-3.065585	-3.920350	-1.253229	(*)-3.065585	-(*)3.920350	-10.05210
	Trend	(*)-3.710482	(*)-4.616209	-6.180739	-3.828975	-4.886426	-3.609266
	None	-1.964418	-2.717511	0.628382	(*)-1.964418	-(*)2.717511	-9.639686

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على الحقيبة الاحصائية E-views 9 ، و (*) تعني معنوية القيمة عند مستوى معنوية %.

الشكل (4)

يوضح اختبار الاستقرارية لمتغيرات الانموذج

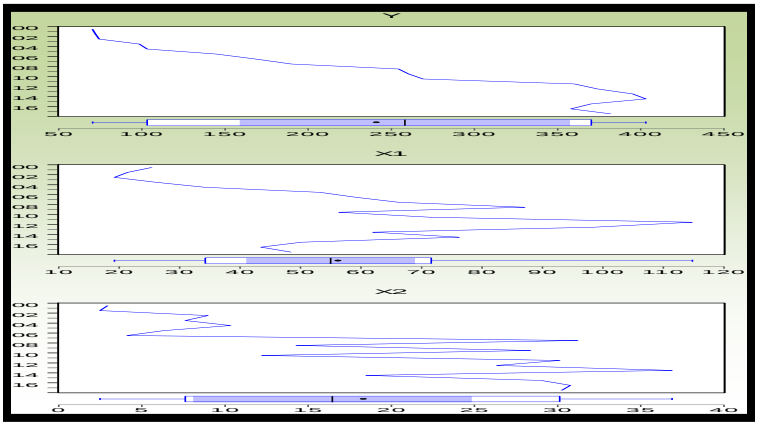

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على الحقيبة الاحصائية E-views 9.

المطلب الثاني/ اختبار التخلف الزمني الامثل (Distributed Lag Optimally)

يعد اختبار التخلف الزمني من الاختبارات التي تكشف عن وجود متغيرات سابقة للمتغير التابع كمتغير تفسيري، بوصف الناتج المحلي الاجمالي الحالي دالة في قيمة الصادرات النفطية الحالية وقيمة الصادرات غير النفطية والناتج المحلي الاجمالي السابق كمتغير مستقل مؤثر بالأنموذج فضلاً عن قيمة الصادرات النفطية وغير النفطية السابقة، ان اسباب هذه الظاهرة قد تكون نفسية بكون الافراد والمجتمع لا يغيرون عاداتهم وانفاقهم الاستهلاكي والاستثماري عند تغير الدخل مباشرة وانما يحتاجون مرور فترة تخلف زمني واحدة كما في الانموذج، او اسباب مؤسسية بعض الانفاق الاستثماري يحتاج سنة او اكثر حتى قيام المشروعات (مثل المشاريع الكبيرة) فيكون هناك ترابط بين الناتج المحلي الحالي والسابق، وأسباب فنية ترتبط بطبيعة السلعة المنتجة وعمرها الانتاجي قد يستغرق سنة او سنوات حتى يتم احلال غيرها(21). الجدول(6) يوضح ارتباط الناتج المحلي الاجمالي الاماراتي الحالي بالناتج المحلي الإجمالي للعام السابق كمتغير مستقل، فضلاً عن قيمة الصادرات النفطية وغير النفطية الحالية والسابقة وهذا ينطبق مع منطق النظرية الاقتصادية، اي وجود تخلف زمني أمثل واحد المعبر عنه (*) على وفق الاختبارات (HQ ، Log L ، LR، FPE، AIC, SC) فيكون الانموذج مكون من (5) متغيرات تفسيرية ومتغير تابع واحد.

الجدو(6)

التباطؤ الزمني الامثل(Distributed Lag Optimally)

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: Y X1 X2
Exogenous variables: C
Date: 10/28/18 Time: 15:25
Sample: 2000 2017
Included observations: 16

Lag	SC	AIC	FPE	LR	Log L	HQ
0	28.37755	28.23269	3.67e+08	NA	-222.8615	28.24011
1	24.88440*	24.30496*	7450599.*	60.63277*	-182.4397	24.33463*
2	25.52260	24.50858	10689322	8.292431	-175.0686	24.56050

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على الحقيبة الاحصائية E-views 9 .

المطالب الثالث / اختبار التكامل المشترك (Unrestricted Co-Integration Test)

يعد التكامل المشترك في غاية الاهمية وخصوصاً بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية بحيث تؤدي التقلبات في احدهم لإلغاء التقلبات في المتغير الآخر بطريقة تؤدي إلى جعل قيمهم ثابتة عبر الزمن، بحيث حتى لو كانت المتغيرات غير مستقرة اذا اخذت كل على حده ولكنها تكون مستقرة بشكل انموذج او مجموعة وهذا يساعد في التنبؤ بقيم المتغير التابع في الاجل الطويل(22)، مما يعني ان التكامل المشترك هو علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وأحد هذه الاختبارات هو اختبار(Johansen). الجدول (7) يبين التكامل المشترك بين متغيرات الانموذج في الأجل الطويل، أي وجود علاقة توازنية بين الناتج المحلي الإجمالي في الامارات وبين قيمة الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية المتأتية من القطاعات الأخرى وهذا يمكن الباحثين من استخدام انموذج VAR في تقدير المعلمات.

الجدول(7)

Co-Integration Rank Test (Trace) & (Maximum Eigenvalue)

Date: 10/28/18 Time: 18:13				
Sample (adjusted): 2003 2017				
Included observations: 15 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: Y X1 X2				
Lags interval (in first differences): 1 to 2				
Unrestricted Co-Integration Rank Test (Trace)				
Hypothesized	0.05	Trace		
No. of CE(s)	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	Prob.**
None *	29.79707	51.01166	0.804441	0.0001
At most 1 *	15.49471	26.53327	0.712019	0.0007
At most 2 *	3.841466	7.860342	0.407866	0.0051
Trace test indicates 3 co-integrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Co-integration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized	0.05	Max-Eigen		
No. of CE(s)	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	Prob.**
None *	21.13162	24.47839	0.804441	0.0162
At most 1 *	14.26460	18.67293	0.712019	0.0094
At most 2 *	3.841466	7.860342	0.407866	0.0051
Max-eigenvalue test indicates 3 co-integrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Co-integrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):				

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على الحقيبة الاحصائية E-views 9.

المطلب الرابع/ انموذج الانحدار والقيم الموزعة متأخراً VAR

اذا كانت المتغيرات المكونة للأنموذج تتصف بخاصية التكامل المشترك فان الطريقة المثلى للتقدير هي أنموذج تصحيح الخطأ(Var) ويستخدم هذا الانموذج للتوفيق بين العلاقة قصيرة الأجل والعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وبما ان البحث يتناول مفهوم التنمية الذي يأخذ بنظر الاعتبار الخطط طويلة الا الأجل لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التشابك والترابط بين مكونات الهيكل الاقتصادي الاماراتي، مع تضمين نماذج الانحدار الذاتي التي تشتمل على القيم المتأخرة (من الماضي) وتؤخذ هذه القيم على انها متغيرات مفسرة والأنموذج يطلق عليه انموذج الانحدار

الذاتي الموزع متأخراً، ويسمى ايضاً الانموذج (الديناميكي) إذ يصف الشكل الزمني للمتغير التابع وعلاقته بقيمة واحدة أو أكثر من قيم نفس المتغير التابع في الماضي، ونحاول من خلال الأنموذج بيان ما هو دور القيم المتأخرة في النظرية الاقتصادية وفي الاقتصاد الاماراتي، وما هي أسباب وجود القيم المتأخرة زمنياً، وهل ان العلاقة بين قيمة المتغير الحالي والقيم السابقة تمثل علاقة سببية وكيف يمكن قياسها (23).

ونبين ما يلي:

1- يوضح الجدول(8) العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحالي(Y) والناتج المحلي الإجمالي في العام السابق كمتغير مستقل((Y(-1)، أي ان كل تغير في الناتج المحلي الإجمالي الحالي بمقدار(100%) سوف يؤثر الناتج المحلي الإجمالي في السنة القادمة بمقدار (30%) وهو مقدار معامل التصحيح، اي عند توزيع الدخل القومي المتأتي من الناتج المحلي لعام 2000 سوف ينفق على الاستثمار والاستهلاك، في المحصلة سوف يسهم في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي لعام2001 بمقدار معامل التصحيح المذكورة انفاً.

2- توجد علاقة طردية بين الصادرات النفطية والناتج المحلي الإجمالي وهذا موافق للنظرية الاقتصادية، إذ ان كل تغير بمقدار (100%) في مقدار الصادرات النفطية يؤثر بمقدار(70%) في الناتج المحلي الإجمالي وذلك لكون القطاع الاستخراجي يمثل قاطرة النمو في الاقتصاد الاماراتي، في حين يكون تأثير الصادرات النفطية في العام السابق بمقدار(56%).

3- تتمثل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي(Y) والصادرات غير النفطية(X2) التي تؤثر في الناتج المحلي بمقدار(41%) هذا يكشف عمق العلاقة بين القطاع النفطي والقطاعات الاقتصادية الاخرى، اذ توجد روابط امامية وخلفية بين مكونات الهيكل الاقتصادي، حتى ان الصادرات غير النفطية في العام السابق تؤثر في مؤشر التنمية بمقدار (27%) في السنة الحالية.

4- ان معامل التحديد المعدل يبين مقدار المتغيرات المؤثرة التي لم يتضمنها الانموذج فكانت بنسبة (34%)، اما المتغيرات التي تضمنها الانموذج فتمثل المتغير التابع بمقدار(64%).

الجدول(8)

تقدير معلمات الانموذج وفقVAR

Vector Auto Regression Estimates			
Date: 10/28/18 Time: 16:26			
Sample (adjusted): 2002 2017			
Included observations: 16 after adjustments			
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]			
	Y	X1	X2
Y(-1)	-0.307334	-0.343668	-0.124077
	(0.56949)	(0.46852)	(0.14636)
	[-0.53966]	[-0.73352]	[-0.84777]
X1	0.706393	1.097294	0.314445
	(0.75539)	(0.62145)	(0.19413)
	[2.25897]	[1.76570]	[1.61975]
X1(-1)	0.561018	0.220267	0.032599
	(0.54992)	(0.45242)	(0.14133)
	[-1.02017]	[-0.48687]	[-0.23067]
X2	0.416228	1.034724	-0.428438
	(0.30070)	(1.07007)	(0.33427)
	[0.85764]	[0.96697]	[-1.28170]
X2(-1)	0.277746	0.069652	-0.020437
	(1.21942)	(1.00320)	(0.31339)
	[1.04783]	[0.06943]	[-0.06521]
C	18.49938	21.32479	0.920412
	(17.7250)	(14.5822)	(4.55525)
	[1.04369]	[1.46239]	[0.20206]
R-squared	0.768927	0.543834	0.763985
Adj. R-squared	0.648212	0.539723	0.606641
Sum sq. resids	6526.359	4417.165	431.0453
S.E. equation	26.92863	22.15392	6.920543
F-statistic	46.77373	1.788277	4.855517
Log likelihood	-70.79114	-67.66833	-49.05201
Akaike AIC	9.723893	9.333542	7.006502
Schwarz SC	10.06190	9.671549	7.344509
Mean dependent	262.8349	60.41119	20.33423
S.D. dependent	118.3313	25.40766	11.03432

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على الحقيبة الاحصائية E-views 9.

الشكل (5)

التباين بين متغيرات الانموذج

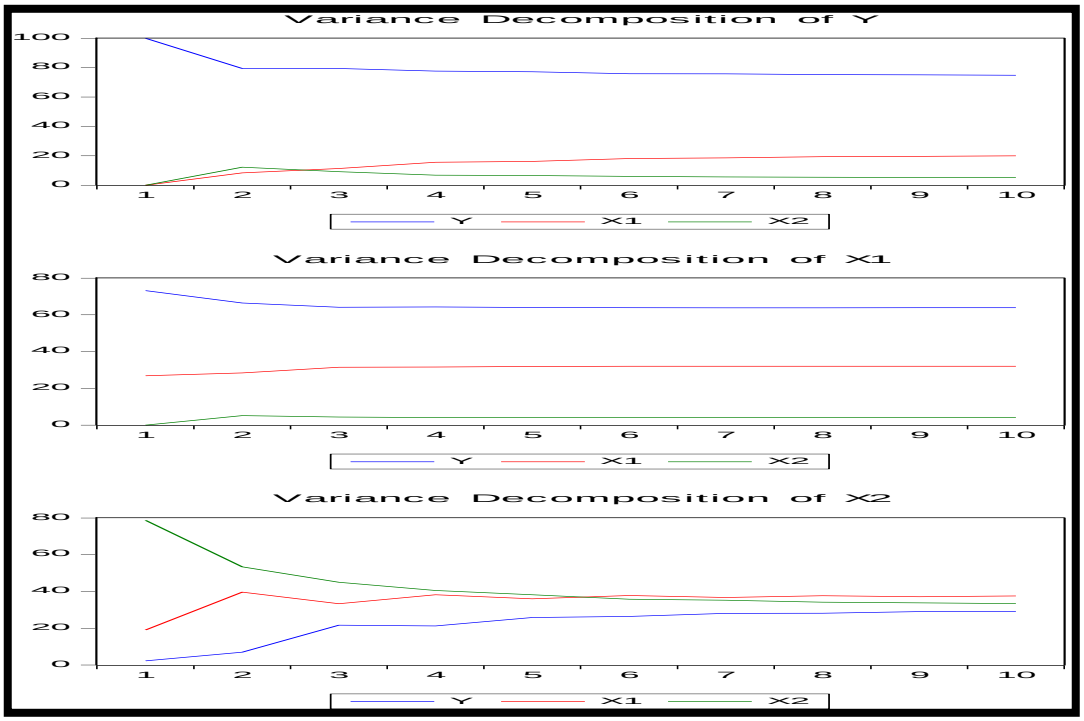

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على الحقيبة الاحصائية E-views 9.

بعد الاختبار تبين ان الانموذج معنوي واجتاز اختبار (F-statistic)، وكانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية فضلا عن خلو الانموذج من المشكلات الاحصائية.

يرى الباحثين ان الاقتصاد الاماراتي حقق نمواً اقتصادياً من خلال الاعتماد على القطاع النفطي لتنويع مصادر الدخل، اي ان الصادرات النفطية تؤثر في الناتج المحلي الاجمالي بصورة مباشرة من خلال تصدير النفط الخام، وبصورة غير مباشرة من خلال استغلال الموارد النفطية لتنمية القطاعات الاقتصادية الاخرى خلال الأجل الطويل.

بالاعتماد على اختبار التكامل المشترك تبين ان الاقتصاد الاماراتي يحقق التوازن في الأجل الطويل ويصحح الاختلال في المسارات الزمنية من خلال الترابط بين القطاع النفطي والقطاعات الاقتصادية الاخرى.

الاستنتاجات:

1- وجود تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، اي ان الاقتصاد الاماراتي يحقق التوازن ويصحح المسار الزمني في حالة وجود اختلالات في الأجل الطويل من خلال الترابط بين القطاعات الاقتصادية.

2- لقد شهد العالم تطوراً تكنولوجياً هائلاً في مجالات عديدة ومنها الصناعة النفطية، اذ ادى استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال الصناعة النفطية إلى تقصير مدد تصميم وتصنيع المعدات الخاصة بالصناعة النفطية مما سمح بتخفيض تكاليف الإنتاج ومن ثم التوجه نحو المناطق التي كانت غير مجدية من الناحية الاقتصادية.

3- في اقتصاد متنوع مثل الاقتصاد الاماراتي ضرورة اعتماد النماذج المتخلفة زمنيا وجعل التحليل ديناميكياً حتى يكشف عن طبيعة العلاقة الضمنية بين المتغيرات الاقتصادية.

4- ان اغلب الشركات النفطية العاملة في الامارات العربية تعمل في إمارة ابو ظبي كونها تعتبر المنتج الرئيس الاول للنفط في الامارات ولذلك تعمل فيها اكبر الشركات النفطية إذ تمتلك (90%) من اجمالي الاحتياطيات النفطية الاماراتية ولهذا تمول ابو ظبي بصورة عملية معظم الميزانية الاتحادية للدولة، وبالتالي تقديم الدعم المالي وبشكل كبير اذ تشكل ايرادات النفط المتدفقة عماد الفوائض الكبيرة في الميزانية الاتحادية.

5- تمتلك الامارات احتياطيات نفطية قدرت بـ (97) مليار برميل إلا انه وخلال المدة (2000-2013) شهدت تلك الاحتياطيات ثباتاً ملحوظاً، كما ان نسبة الاحتياطي النفطي الإماراتي من الاحتياطي العالمي شهدت انخفاضاً ملحوظاً في الوقت الذي ترتفع فيه الاحتياطيات العالمية وعلى وفق تقرير إدارة الطاقة الأميركية (EIA) أن عمليات التنقيب عن البترول في الإمارات لم تنجح في العثور على اكتشافات جديدة.

إن المنطق الاقتصادي يشير إلى أن(X1) المتمثل في الصادرات النفطية، يرتبط بعلاقة طردية مع المتغير المعتمد في الاقتصاد الاماراتي، الذي يعتمد على القطاع النفطي بشكل كبير في تشغيل الأيدي العاملة وتحريك عجلة الاقتصاد، وقد ظهرت العلاقة الموجبة ويمكن تفسير هذه العلاقة بانه عند تغير الايرادات النفطية بمقدار مرة واحدة، فان النشاط الاقتصادي يزداد بمقدار المرونة البالغة (70%)، وهذا يعزز النتيجة التي توصل إليها الباحثين

6- بأن الاقتصاد الاماراتي اقتصاد متشابك ومرتبط بروابط امامية وخلفية في هيكله الإنتاجي، لذلك يعتمد على القطاعات الخدمية والتوزيعية في تشغيل الأيدي العاملة، وهذا ما اظهرته معنوية المتغير الثاني المتمثل في الايرادات غير النفطية أي ان القطاعات الإنتاجية تسهم في زيادة الطلب على عوامل الإنتاج ويزداد الطلب على الأيدي العاملة والمواد الاولية الاخرى ويزداد الطلب الكلي ويبدا أثر المضاعف والمعجل ويزداد التشغيل بسبب الاختلال.

7- عززت أشاره المعلمة (X2) المتمثلة بالإيرادات غير النفطية التي تبين العلاقة الايجابية بين الانكشاف الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الاماراتي، إذ ان انخفاض الانكشاف الاقتصادي بمقدار مرة واحدة يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (41%)، وهذا موافق لمنطق النظرية الاقتصادية التي تفترض ان زيادة الصادرات إلى الخارج يعني قدرة المنتج المحلي على المنافسة في الداخل والخارج، وبالتالي يعني زيادة الإنتاج المحلي الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على عوامل الإنتاج وزيادة تشغيل الأيدي العاملة المحلية وانخفاض نسب البطالة من خلال الاعتماد على الاستيرادات من السلع والخدمات والصادرات والتشابك بين القطاعات الاقتصادية بصورة عامة.

التوصيات:

1- العمل على بذل المزيد من الجهود في مجال تطوير تقنيات الصناعة النفطية، بهدف مواكبة التطورات التقنية العالمية، فضلاً عن نقل وتشغيل وتوطين التقنيات الحديثة لإنتاج المكامن النفطية الصعبة وبما يؤدي إلى زيادة حجم الاحتياطيات النفطية التي شهدت ثباتاً خلال مدة الدراسة.

2- يجب أن لا يكون القطاع النفطي المهيمن والمصدر للعوائد المالية فقط، اي مصدر للتراكم وانما يجب ان يكون القطاع النفطي قطباً لقيام صناعات امامية وخلفية تؤمن التشابك القطاعي المطلوب فعلى الرغم من انخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي الا انه لا يزال يمثل القطاع الاول في الدولة.

3- الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية كافة ولاسيما القطاع الزراعي مع توفير الدعم اللازم له وحماية الصناعة الوطنية من خلال الدعم المباشر لها وتوفير التسهيلات المالية والنقدية، بهدف تعزيز وتعميق عملية تنويع القاعدة الاقتصادية الوطنية من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية الواعدة المعتمدة على التكنولوجيا ورأس المال.

4- تنشيط دور القطاع السياحي في البلد من خلال توجيه الامكانات اللازمة له عبر تأهيل وتدريب الملاكات السياحية خاصة في ظل تزايد الاهمية النسبية لقطاع الخدمات عالمياً.

5- اعطاء الاولوية الكبيرة للقطاع المعرفي القائم على المعرفة التقنية الحديثة من خلال تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية.

الهوامش والمصادر:

1- عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي (الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص202.

2- محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، دار الكتاب الحديث، 2002، ص121-122.

3- نبذة عن النفط والغاز في دولة الامارات، مقال منشور على الموقع الالكتروني:
http://www.dubaieyes.net/index.php?pg=showarticle&t_id=1827

4- دولة الإمارات العربية المتحدة :اقتصاد مستدام في مواجهة ركود عالمي خطير، سلسلة تقارير سامبا، المملكة العربية السعودية، 2009، ص7.

5- محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، دار الكتاب الحديث، مصدر سابق، ص132و ص136.

6- الموقع الرسمي لحكومة ابو ظبي الالكترونية، المجلس الأعلى للبترول، على الموقع الإلكتروني:
https://www.abudhabi.ae

7- سكنه جهية فرج، العوامل المؤثرة على اسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمدة (2003-2014)، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (26)، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، 2015، ص57.

8- الاستخلاص البترولي المحسن، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، الكويت،2009، ص9.

9- انور أبو العلا، الإمارات العربية المتحدة « ثاني أكبر دولة منتجة للبترول في أوبك »، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: http://www.alriyadh.com/1064460

10- OPEC, Annual Statistical Bulletin,, Vienna, Austria 2006, p 21.

11- OPEC, Annual Statistical Bulletin,, Vienna, Austria 2014, p 29.

12- جمعة رجب طنطيش و محمد ازهر سعيد السماك، دراسات في جغرافية مصادر الطاقة، منشورات ELGA، مالطا، 1999، ص109.

13- سوريش بابو، تقنيات جديدة وواعدة لتطوير الغاز الطبيعي، في : مستقبل الغاز الطبيعي في سوق الطاقة العالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2004، ص163.

14- تنمية موارد الغاز الطبيعي في الدول العربية، منظم الاقطار العربية المصدرة للبترول(اوابك)، ادارة الشؤون الفنية، الكويت، 2009، ص27.

15- المصدر نفسه، ص25.

16- حمدان راشد علي، قصة النفط في ابو ظبي، الطبعة الاولى، الامارات،2014، ص107.

17- نوزاد عبدالرحمن الهيتي، التنمية المستديمة الاطار العام والتطبيقات دولة الامارات العربية المتحدة نموذجاً، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2009، ص76.

18- محمد سعد عميرة، اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة الانجازات المتحققة والتطلعات المستقبلية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، 2002، ص4.

19- تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الامارات العربية المتحدة (2005ـ2010) ,2012, ص15.

20- أحمد الكواز, هيكل وتحديات التجارة الخارجية في دولة الامارات العربية المتحدة, المعهد العربي للتخطيط, الكويت, ص6.

21- دائرة التخطيط والاقتصاد, الرؤية الاقتصادية 2030 لأمارة ابو ظبي ,2008 , ص9.

22- L.M . Koyck , "Distributed Lag and investment analysis , North Holland publishing company Amsterdam 2012, p 518.

23- Henri Theil , Introduction to econometrics , prentice Hall , Englewood Cliffs , N.J 2009 PP 532-534.

24- جوجارات، الاقتصاد القياسي، تعريب هند عبد الغفار عودة، دار المريخ، الرياض، 2015، ص566.